مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٢١

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بو علاي
	البرازيل	السيد فيليسيو
	البرتغال	السيد مونتيرو
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ثيبو
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد اوديرا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ريتشموند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والنمسا والهند يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد غالب (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد وحيدوف (أوزبكستان) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أكبر (باكستان) والسيد فورال (تركيا) والسيد عليموف (طاجيكستان) والسيد أوسوبوف (قيرغيزستان) والسيد كازيخانوف (كازاخستان) و السيد مانز (النمسا) والسيد ساها (الهند) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/810، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية والبرتغال وتركيا وسلوفينيا والسويد وطاجيكستان وفرنسا وقيرغيزستان وكازاخستان وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

المتكلم الأول هو ممثل النمسا. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان بلدان شرق ووسط أوروبا المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج بلدان الرابطة الأوربية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق إزاء القتال وتصاعد النزاع الذي جرى مؤخرا في أفغانستان. وقد كان من رأينا دائما أنه ما من حل عسكري لهذا النزاع، وأنه ما من سبيل لتحقيق السلام والمصالحة إلا بتسوية سياسية تهدف إلى تكوين حكومة انتقالية ذات طابع تمثيلي كامل وقاعدة عريضة. ومن ثم فإننا نناشد جميع الفصائل أن تتفق على وقف فوري لإطلاق النار والشروع في مفاوضات تتم برعاية الأمم المتحدة.

إن القتال يتسبب مرة أخرى في معاناة هائلة للشعب الأفغاني ويضاعف من بؤسه، بينما تظل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقانون الإنساني الدولي تنتهك دون عقاب. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن قتل المدنيين الأبرياء ومضايقتهم وتشريدهم. ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق خاص إزاء حالة السكان المدنيين في منطقة هزراجات، حيث تعرض عشرات الآلاف منهم للخطر نتيجة لحالات النقص الشديد في الأغذية في الأشهر القليلة الماضية. ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء آثار القتال الأخير على هزارا ونحث حركة طالبان بشدة على الامتناع عن جميع أعمال العنف العشوائي، لا سيما ضد المدنيين، وعن استخدام المساعدة الإنسانية سلاحا ضد السكان المدنيين

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجومين المسلحين على موظفَين من بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٨ في كابول، مما أدى إلى مقتل مواطن إيطالي وجرح مواطن فرنسي. ويحث الاتحاد الأوروبي الطالبان في كابول على اتخاذ خطوات فورية للتحقيق في هذه الجريمة البشعة وإحاطة الأمم المتحدة علما بنتيجة التحقيق، كما طلب الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس [النشرة الصحفية SG/SM/6681]. ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن قلقه الشديد إزاء أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين العاملين في الأنشطة ذات الصلة وموظفي المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، ويشير إلى مسؤولية كل الفصائل عن كفالة سلامتهم وأمنهم وحرية تنقلهم.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقه إزاء الأنباء التي تفيد باستيلاء مليشيا الطالبان على القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف وإزاء مصير موظفيها وغيرهم من المواطنين الإيرانيين، المفقودين منذ ذلك الحين. ويود الاتحاد الأوربي أن يشدد على أن الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدبلوماسية والقنصلية لها أثر عالمي ويجب احترامها في جميع الظروف. ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الطالبان على المساعدة في العثور على هؤلاء الأفراد المفقودين وكفالة خروجهم بأمان من أفغانستان.

ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة لأن الأطراف الثالثة، بدلا من استخدام نفوذها لدى الفصائل المتحاربة لدعم جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلم، لا تزال تتدخل في شؤون أفغانستان الداخلية بطريقة مدمرة وذلك بتزويد الفصائل بالأسلحة بأنواعها والوقود والذخائر وغير ذلك من المواد للاستخدام العسكري. وينتابنا القلق أيضا إزاء الأنباء التي ترد عن اشتراك أفراد عسكريين من خارج البلد.

ويود الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد أن يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وهو يحث بشدة على وقف جميع أنواع الدعم الاستراتيجي والعسكري للفصائل الأفغانية، بما في ذلك اشتراك الأفراد العسكريين الأجانب. ثم إن الاتحاد الأوروبي يعتبر من الأمور الحتمية أن تمارس هذا النفوذ جميع البلدان ذات التأثير على الأطراف بأسلوب إيجابي وبنَّاء، دعما لجهود الأمم المتحدة في سبيل السلام. كما أننا نواصل إنفاذ الحظر على تصدير الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المنصوص عليها في الموقف المشترك للاتحاد المعلن في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن أفغانستان، ونحث البلدان الأخرى على اتباع سياسة انضباط مماثلة.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء القيود المختلفة المفروضة على وصول الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى العاملة في أفغانستان، وبوجه خاص إزاء التدابير التي يتخذها الطالبان في هذه الصدد. ونأسف لقرار الطالبان في كابول بالإغلاق العسفي لمكاتب المنظمات الدولية غير الحكومية وطرد العمال الأجانب وسجن الأفراد المحليين العاملين في الوكالات غير الحكومية. فقد أجبرت هذه القرارات المنظمات غير الحكومية على التخلي عن مساعدتها التي تمس الحاجة إليها والتي تقدمها لسكان كابول المدنيين الأبرياء، الذين أصبح لزاما عليهم أن يعانوا من العواقب.

والاتحاد الأوروبي هو المانح الرئيسي للمساعدة الإنسانية لأفغانستان. ولكن نظرا للأسباب التي أشرت إليها اضطرت اللجنة الأوروبية إلى أن تعلق التمويل المشترك من الجماعة للمشاريع في كابول. ونحن نساعد الشعب الأفغاني عبر سنين المعاناة والنزاع ونرغب رغبة أكيدة في أن نواصل مساعدته. ومع هذا فالعون لا يمكن أن يستمر إلا عندما يقدم بطريقة فعالة وعلى أساس المبادئ، دون تمييز، وحيث تستطيع المنظمات الإنسانية النهوض بعملها بحرية وأمان. وفي هذا الصدد يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل الأزمة في كابول وتأمين الظروف الملائمة لتقديم المعونة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى.

وفيما يتعلق ببرامج إزالة الألغام في أفغانستان فإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف الأفغانية على دعم هذه البرامج والمشاركة فيها. وفضلا عن هذا يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد مناشدته للفصائل الأفغانية أن توقف وقفا تاما بث الألغام الأرضية التي تظل تودي بالكثير من أرواح المدنيين الأبرياء.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الدولي في أفغانستان. كما نعرب عن قلقنا البالغ إزاء حالة المشردين في البلد الذين تتزايد أعدادهم.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الأفغانية، وخاصة الطالبان إلى التسليم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها - بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية - وإلى المراعاة الكاملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي دأب المجتمع الدولي بما فيه أفغانستان، على تأييده.

ويشجب الاتحاد الدولي استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء في أفغانستان. ونحث الفصائل الأفغانية، وخاصة الطالبان، على إنهاء السياسات التمييزية، وعلى الاعتراف بالمساواة في الحقوق والكرامة بين الرجل والمرأة وحماية هذه المساواة وتعزيزها، ويشمل ذلك تيسير الوصول إلى المرافق التعليمية والصحية والعمل خارج البيت والأمن الشخصي والتحرر من التخويف والتحرش. وسيواصل الاتحاد الأوروبي توضيح ما يترتب على السياسات التمييزية من آثار على توزيع المعونة.

ويظل النزاع في أفغانستان يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. وتتجاوز مضاعفات النزاع كثيرا حدود أفغانستان وجيرانها نتيجة لإيجاد الظروف المواتية للإنتاج غير المشروع بالمخدرات والاتجار بها وكذلك لقواعد الإرهابيين ومعسكرات تدريبهم. فهذا يسبب أضرارا بليغة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكثير من البلدان الأخرى.

ولذا فالاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز مكافحة المخدرات غير المشروعة والإرهاب في أفغانستان. ثم إن الاتحاد الأوروبي سيراعي أهداف مكافحة المخدرات عند نظره في تقديم المساهمات في المعونة الإنمائية. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد دعوته إلى جميع الفصائل وخاصة الطالبان لإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين الأجانب داخل أفغانستان، والمشاركة في الجهود الدولية للتغلب على الإرهاب، ودعم تلك الجهود.

وكما أوضحنا في موقفنا المشترك في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ فإن الاتحاد الأوروبي مصمم على القيام بدور فعال في الجهود الرامية إلى وقف القتال واستعادة السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الدولية في أفغانستان.

اسمحوا لي في الختام أن أعيد تأكيد استمرار التزام الاتحاد الدولي باستخدام كل نفوذه للتوصل إلى سلام مستدام في أفغانستان ووضع حد للتدخل الأجنبي وتشجيع الحوار بين الأفغان، وخاصة عن طريق دعم الدور المركزي للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكبر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لما كان الوفد الباكستاني يدلي بكلمة لأول مرة أثناء رئاستكم سيدي، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم لتوليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر.

أنتقل إلى الموضوع قيد المناقشة اليوم في مجلس الأمن وهو النظر في قضية أفغانستان في وقت تحدث فيه تطورات هامة وبعيدة الأثر في ذلك البلد.

إن الشعب الأفغاني النبيل كان يأمل في أن يشهد عودة السلام بعد عقد من الاحتلال السوفياتي لبلده. ويريد أن يعيد بناء دولته من أنقاض الدمار الناجم عن الاحتلال الأجنبي المديد. وللأسف فإن تحقيق حلمه لا يزال بعيدا وعسير المنال، بسبب الشقاق الداخلي بين الأفغانيين في أعقاب انسحاب القوات السوفياتية. والواقع أن المعاناة دامت أطول مما ينبغي بالنسبة لشعب شجاع اضطلع بدور موطد العزم حاسم في شق طريق جديد في السياسة الدولية مع أفول نجم الحرب الباردة، إنه شعب لا يستحق الإعدام. ويجب إنهاء يأسه وبؤسه.

حقيقة ثابتة هي أنه لا يوجد بلد آخر عانى من النزاع في أفغانستان أكثر من باكستان. فنتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في أفغانستان تظل باكستان تستضيف اليوم أكثر من ١,٥ مليون لاجئ. ولا يقف بجانبنا أحد تقريبا في رعاية هؤلاء اللاجئين، في مواجهة الإعياء الذي أصاب المانحين وعدم الاكتراث من المجتمع الدولي بهذه المحنة. كما أن باكستان سقط

ضحية للإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب السلاح نتيجة للظروف في داخل أفغانستان.

وكما حدث للأفغانيين أنفسهم فإن حلمنا هو أن نشهد السلام يعم ربوع أفغانستان دون مزيد من إراقة الدماء. وسياسة باكستان الثابتة هي تشجيع التسوية السلمية المتفاوض عليها في أفغانستان. ولقد كانت باكستان البلد الوحيد الذي يعمل مع جميع أطراف النزاع.

وبعد أن اضطلع رئيس وزراء باكستان، محمد نواز شريف بمهام منصبه في شباط/فبراير ١٩٩٧، أطلق مبادرة سلام أفغانية. وتوجت هذه المبادرة بانعقاد اجتماع للجنة التوجيهية في نيسان/أبريل من هذا العام في إسلام أباد بهدف دراسة طرائق عقد مؤتمر للعلماء يناقش مشاكل أفغانستان وفقا للشريعة ولتقاليد هذا البلد. ولئن حققت اللجنة التوجيهية تقدما كبيرا، فقد انحرفت العملية عن مسارها نتيجة لاختلافات بسيطة بين الأطراف الأفغانية.

ومع أن هذه النكسة لم تثبط من عزيمتنا، قمنا ببذل الكثير من الجهود، بالتعاون مع إيران، تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. ولكن للأسف، لم تحقق هذه الجهود أية نتائج إيجابية.

وأنتقل الآن لتناول آخر التطورات في أفغانستان. ومع أن باكستان تعتقد اعتقادا راسخا بأن الحظوظ أو سوء الحظوظ العسكرية لأي من الأطراف هي مسألة داخلية بحتة تخص الشعب الأفغاني، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الحقائق الجديدة. وينبغي أن نتحلى بالواقعية في نهجنا وفهمنا للحالة البالغة الأهمية التي نشأت.

وتعتقد باكستان أن هناك فرصة فريدة الآن لاستعادة السلام في أفغانستان. وشجعتنا البيانات الإيجابية الأخيرة التي أصدرتها مؤخرا في كابول السلطات الأفغانية حيث أعلنت أنها ستصدر أولا عفوا عن جميع الذين يسلمون أنفسهم؛ وثانيا، أن جدول أعمالهم كان محليا بحتا ولا يشكل أي تهديد لأي بلد مجاور؛ وثالثا، صدرت للقادة المحليين تعليمات دقيقة بعدم ارتكاب أعمال قتل على سبيل الثأر.

وأملنا الوطيد هو أن تنضم الدول التي تتشاطر الحدود مع أفغانستان إلى باكستان للنهوض بالسلام والوئام في أفغانستان، بدلا من دق نواقيس خطر وهمي. ويجب علينا أن نتخلى عن تحيزنا ونغتنم الفرصة لإيجاد حل واقعي وعملي للصراع في أفغانستان.

والضربات الجوية الأخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة في أفغانستان ضد أهداف إرهابية مزعومة من شأنها أن تزيد في تعقيد الحالة. وأدى هذا العمل إلى توليد موجه من السخط الشديد، بغض النظر عن الدوافع الكامنة وراء الضربات الجوية. وأن انتهاك سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية لا يمكن اعتباره سوى مسألة تثير بالغ القلق.

فالإرهاب، والمعاناة التي يسببها فقدان الأرواح البريئة، هو جريمة نكراء. وأننا ندين الأعمال الإرهابية ضد سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، ونشعر بتعاطف عميق مع أسر الضحايا. ولقد كانت باكستان نفسها ضحية أعمال إرهابية متكررة، بما في ذلك أعمال الإرهاب التي ترعاها وتخطط لها وتنفذها الدول في خارج الحدود. ولذا، فإننا نقف كتفا إلى كتف مع بقية العالم وندين بشدة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وننادي بالقضاء التام عليه.

إن اللجوء إلى أية وسيلة أخرى في التعامل مع الإرهاب غير المبادئ والمعايير الدولية المكرسة من شأنه أن يؤدي إلى أثر سلبي. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة يصعب التحكم بها وإلى المزيد من تعقيد الأمور في حلقة مفرغة من العمل والانتقام.

وأنها لحقيقة تاريخية أن شعب أفغانستان لم يقبل أبدا التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية. ولم يغفر أبدا لمن انتهك سيادته وسلامته الإقليمية. ولذا فإن مصير أية مغامرة أو مغامرة غير محسوبة لن يختلف عن مصير أية حملة من حملات الغزو السابقة.

لقد احترمت باكستان دوما سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وقامت مؤخرا بعض البلدان ووسائل الإعلام الحكومية بحملة منظمة من أجل إعطاء صورة سلبية عن باكستان، وهذا أمر يدعو للأسف. لقد رفضنا دوما وبشكل قاطع ومتكرر أي تدخل في

الشؤون الداخلية لأفغانستان. وأود أن أؤكد مجددا رفضنا لهذه الاتهامات لأنها تثير السخرية ولا أساس لها من الصحة.

وأننا نرفض أي اتهام يستهدف تشويه الحقائق على أرض الواقع. ومنذ عهد قريب، تعرضت بعثاتنا الدبلوماسية وموظفونا في كابول ومزار الشريف لهجمات شعواء. فأحرقت سفارتنا في كابول، ونهبت قنصليتنا في مزار الشريف. وفقدنا موظفا واحدا من موظفي سفارتنا. وعومل سفيرنا في كابول معاملة سيئة. ولم نوجه أصبع الاتهام إلى أي بلد. وبالمثل، فإننا ندين أية حملة من الحملات التي تستهدف تشويه باكستان.

وتشعر باكستان بعميق القلق إزاء ما ورد عن اختفاء بعض الدبلوماسيين الإيرانيين من مزار الشريف. وبناء على طلب إيران، اتصلنا بسلطات كابول على أعلى المستويات. ومع ذلك، يجب علي أن أشدد على أنه ينبغي المغالاة في تقدير دور باكستان وقدرتها على ضمان سلامة الدبلوماسيين الإيرانيين، وبخاصة أنه لم يكن لنا أي وجود في مزار الشريف في الوقت الذي استولت فيه قوات كابول عليها.

لقد آن الأوان الآن لكي يتعامل المجتمع الدولي مع السلطات في كابول. وينبغي أن تقبل الأمم المتحدة بالحقائق على أرض الواقع في أفغانستان. ويجب عليها أن تزيد من مصداقيتها كوسيط. ولذا، هناك حاجة ملحة الآن لفتح قناة فعالة للاتصال مع الممثلين الحقيقيين لأفغانستان وشعبه. وينبغي الاستماع إلى آرائهم.

وأن شعب أفغانستان يحتاج إلى إمدادات إنسانية كبيرة لكي يبقى على قيد الحياة. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمع إلى صرخة الشعب المكروب في ذلك البلد. ويجب على وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن توفر، على سبيل الأولوية، كل أشكال المساعدة المالية والتقنية والمادية الممكنة دون أية شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين سلطات كابول والأمم المتحدة لتسهيل استئناف أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في معظم أنحاء أفغانستان، بما في ذلك كابول.

كما أن المجتمع الدولي مسؤول أيضا عن مساعدة الأفغان على إعادة بناء بلدهم الذي دمرته الحرب. وعلينا أن نسهم إسهاما سخيا في جهود إعادة الإعمار في أفغانستان وإعادة تأهيل اللاجئين، لأن هذا سيدلل لهم على فوائد السلم.

وفي الختام، تناشد باكستان المجتمع الدولي الاعتراف رسميا بالحكومة في كابول. ومقعد أفغانستان في الأمم المتحدة ينبغي أن يشغله ممثلو شعب هذا البلد الحقيقيون. ونظام شمال أفغانستان غير القائم ينبغي أن يتوقف فورا عن شغل مقعد أفغانستان لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج أسمه في قائمتي ممثل طاجيكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): تؤيد جمهورية طاجيكستان بنشاط فكرة اتخاذ مجلس الأمن قرارا خاصا بشأن أفغانستان، وهي أحد المشاركين في تقديم المشروع. ونحن نرحب باستعداد المجلس لمناقشة التطور الخطير للحالة في أفغانستان والخطوات الممكن اتخاذها للتصدي لها.

إن طاجيكستان لا تشعر على الإطلاق بعدم مبالاة إزاء الحالة التي طرأت مؤخرا في أفغانستان المجاورة والتي تتعلق باقتراب الأعمال العدائية مباشرة من حدودنا.

وقلقنا ينبع من تحليل للوقائع الحقيقية. فقيادة حركة الطالبان تعتمد على حل عسكري للمشكلة الأفغانية بدعم مباشر وكبير من الخارج، ولا يسع وهذا لا يمكن أن يكون إلا مصدر خوف من إمكانية قيام الطالبان بأعمال مسلحة على الحدود الطاجيكية الأفغانية. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة من أفغانستان عن وقوع انتهاكات جديدة فاضحة هناك لحقوق الإنسان والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. ولا نستثني إمكانية ارتفاع يصعب التحكم به في عدد اللاجئين الأفغان إلى بلادنا. ونشعر

بقلق خطير إزاء تحول أفغانستان إلى دولة مصدرة للإرهاب والمخدرات فعلا.

ونحن على اقتناع بأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في شمال أفغانستان تؤكد سلامة توقيت القرار بإنشاء "ثلاثي" (ترويكا) روسي - طاجيكي - أوزبكستاني لشن هجوم معاكس على التطرف الديني. وإن دعم إقليم دولة أفغانستان الإسلامية لمختلف أنواع قوى التطرف في طاجيكستان يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلام في بلدنا.

وحكومة طاجيكستان، ارتكازا على حقيقة أن التهديد الخارجي يجب ألا يقوض عملية المصالحة الوطنية، اتخذت تدابير لتعزيز الحدود الطاجيكية - الأفغانية في تلك المناطق المحفوفة بالخطر بصورة خاصة. ونقوم، بالتعاون مع شركاء لنا في رابطة الدول المستقلة، ببذل أقصى الجهود لحماية مصالحنا المشتركة وأمننا.

إننا نتفق مع عدة تقييمات للحالة الراهنة في أفغانستان. ونود، من جهتنا، أن نؤكد أن الأحداث التي وقعت مؤخرا في أفغانستان أبرزت مرارا بوضوح استحالة حل الصراع الأفغاني بالقوة. فمهما بدت الانتصارات العسكرية لطرف أو لآخر في الصراع باهرة، فلا يسعها إلا أن تفضي إلى دورة جديدة وأشد خطورة، بل وأشد قسوة، من المواجهة العسكرية، فتبعد أكثر فأكثر احتمالات إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

ونعتقد أنه يجب في الوقت الراهن أن تعيد الأمم المتحدة التأكيد على دورها القيادي في الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة الأفغانية. فثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية من جانب الأمم المتحدة بهدف تعزيز المساعدة للتوصل إلى تسوية سلمية في أفغانستان.

وطاجيكستان، بوصفها عضوا في مجموعة الدول المجاورة لأفغانستان ولأصدقائها، أي مجموعة "الدول الست زائد دولتين"، على استعداد لدعم تلك الجهود، ولبذل قصارى جهدها من أجل أن تتوصل الفصائل الأفغانية فورا إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات جادة تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد سبل ترمي إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونحن نرى أن ثمة حاجة الآن إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى في المنطقة تضم ممثلي الدول الأعضاء في مجموعة "الدول الست زائد دولتين"، حيث يمكن النظر في وضع خطة ثابتة لتحقيق تسوية للصراع. وطاجيكستان بإمكانها أن تقدم المساعدة اللازمة لعقد هذا الاجتماع.

إن القرار الذي يعكف مجلس الأمن اليوم على اتخاذه يتضمن، برأينا، زخما سياسيا هائلا يخلف أثرا مناسبا على جميع الأطراف الأفغانية وعلى الدول المعنية. ويحدونا الأمل في أن يقوم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الابراهيمي، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، بدعم من الدول المهتمة، بنقل هذه الرسالة إلى من هي موجهة إليهم كي تحل عملية السلام في نهاية المطاف محل جولات الحرب والصراعات التي لا نهاية لها على وطن الشعب الأفغاني الشقيق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي المدرج أسمه في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساها (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لامتياز لي أن أخاطب مجلس الأمن تحت رئاستكم، سيدي.

سأبدأ كلامي بالإعراب عن تعاطفنا العميق مع شعب أفغانستان. إن الحرب المستمرة سببت له معاناة هائلة على مدى عقدين تقريبا. والقتال الذي وقع هذا الصيف، على الرغم من النداءات والتحذيرات التي أطلقها المجتمع الدولي، سبب تفاقم معاناته. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن حقوق الإنسان تنتهك على نطاق واسع، ولا سيما قتل الأطفال والنساء وأسرى الحرب. ونحن نتوقع أن يقدم التقرير المقبل للأمين العام صورة أوسع مما قدمته وسائط الاتصال حتى الآن.

إن السلام والاستقرار في أفغانستان هما من مصلحتنا الأمنية، مثلما هما من مصلحة جميع جيران

أفغانستان تقريبا. ونحن نحترم دائما وحدة أفغانستان واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولذا نشعر بقلق خاص إزاء كون جميع الدلائل تشير إلى واقع يتمثل في غزو أفغانستان من جانب قوات عسكرية أجنبية دعما لطالبان. ومما يدعونا إلى القلق أيضا أن القتال يستغل الخلافات العرقية ويؤججها على حد سواء. وإذا استمر هذا الأمر، فإن وحدة أفغانستان واستقلالها سيكونان في خطر، وإذا تفككت أفغانستان، فإن أثر ذلك سيعم المنطقة بأسرها.

إن هناك هوية أفغانية تتجاوز حدود الشعور بالانتماء العرقي. وعلى المجتمع الدولي أن يحافظ على تلك الهوية ويعززها، وألا يعمل على توسيع الانقسامات العرقية. وإذا أريد للسلام أن يعود فلا بد من إقرار ترتيب يكون فيه اقتسام حقيقي للسلطة ويمثل فيه كل الشعب الأفغاني. إن اكتساب الأراضي عن طريق القوة والخداع والرشوة لن يدوم طويلا، إذا ما أستبعد السكان الموجودون في المنطقة، وعوملوا بقسوة، مثلما يحدث الآن على نحو متزايد.

لقد جرت مناقشات عديدة في المجلس، وفي الجمعية العامة وفي اجتماعات أخرى نظمتها الأمم المتحدة، حيث استمعنا إلى بيانات تشجب التدخل الأجنبي في أفغانستان. وكان الأمين العام محقا عندما أشار في تقريره (S/1998/532) عن الحالة في أفغانستان المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى أن ذلك يمثل الأساس لوضع حد للمأساة الأفغانية. فهل يملك المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، العزم لاتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدخل الأجنبي المستمر، من خلال توفير الأسلحة والإمدادات والمستشارين للفصائل المتحاربة، وفي الآونة الأخيرة من خلال تورط أفراد عسكريين أجانب في القتال؟

إن الفوضى السائدة في أفغانستان اجتذبت إليها فئات إرهابية. وعلى الرغم من أن أحداث الأسابيع القليلة الماضية شدت انتباه العالم إلى هذا الجانب من المشكلة الأفغانية، فقد ظل معلوما منذ سنوات عديدة أن بعض المنظمات الإرهابية الأكثر تطرفا تستخدم أفغانستان كقاعدة لتجنيد وتدريب وإيواء الناشطين الذين يرسلون لتنفيذ أعمال فظيعة في الخارج. وإن المسؤولية عن السماح باستخدام الأراضي الأفغانية لتدريب الإرهابيين الدوليين تقع على عاتق الذين يأوونهم.

وهذه المسألة تمثل شاغلا خاصا بالنسبة لنا، إذ أن الهند ظلت ضحية لأبشع أشكال الإرهاب الذي تدعمه دولة من الدول والعابر للحدود. وقد استرعينا انتباه العالم في مناسبات عديدة إلى وجود معسكرات تدريب في جوارنا مباشرة، في كشمير التي تحتلها باكستان وفي أفغانستان، حيث يجري تدريب الإرهابيين وتزويدهم بالمعدات ليقوموا بتنفيذ أنشطة تخريبية عنيفة لا تعرف الرحمة في الهند، وخاصة في ولاية جامو وكشمير. ومن دواعي الأسف أن المجتمع الدولي ظل يلتزم الصمت أو اللامبالاة إزاء هذه التطورات ولا يستطيع الاتفاق بشأن بذل جهود متضافرة لمواجهة الخطر المتمثل في الإرهاب الدولي، في إقليمنا أو سواه.

وأزمة أفغانستان لها ثلاثة عناصر رئيسية. أولها يتمثل في الحرب المستمرة، التي يذكيها ويديمها التدخل الأجنبي. والثاني هو أن أفغانستان قد تحولت إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي. والثالث هو الافتقار إلى احترام المعايير الدولية وحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها الطالبان.

أما بخصوص العنصر الأول، فيجب على البلدان التي أشعلت الاقتتال في أفغانستان وشاركت فيه أن تدرك أن التوصل إلى تسوية لن يتم إلا بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الفصائل الأفغانية تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حلول مقبولة للأطراف تكفل حقوق ومصالح جميع الفئات العرقية والدينية والسياسية في المجتمع الأفغاني. وينبغي لهذه البلدان أن تشجع الأطراف التي تساندها على العودة إلى طاولة المفاوضات دون تأخير أو شروط مسبقة، وعلى أن تتعاون بغية إقامة حكومة عريضة القاعدة وممثلة لجميع الأطراف تحمي حقوق جميع الأفغانيين وتتقيد بالالتزامات الدولية لأفغانستان.

وأما فيما يختص بالمسألة الثانية، فربما يدرك المجتمع الدولي الآن جسامة وتشعبات المشكلة الناجمة عن وجود وأنشطة المرتزقة الأجانب وسادتهم في الخارج، الذين لم يتسببوا في زعزعة استقرار أفغانستان فحسب، ولكن جعلوا منها أيضا بؤرة

للإرهابيين الدوليين. غير أن العمل الانفرادي الانتقائي لا يمكن أن يحل مشكلة الإرهاب الدولي. والمجهود التعاوني الدولي الفعال للتعرف على المسؤولين عن الإرهاب الدولي والعمل ضدهم - سواء كانوا فئات إرهابية منفردة أم كانوا دولا - هو وحده الذي سينجح.

أما بشأن الموضوع الثالث، فإن إدانة انتهاك معايير السلوك الدولية لا تكفي. يجب على المجتمع الدولي أن يعمل الآن بيد واحدة لتعبئة آليات حقوق الإنسان من أجل ضمان مراعاة الحقوق الإنسانية المعترف بها دوليا في جميع أنحاء أفغانستان. وأن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان يجب ألا يمنحوا الشرعية الدولية التي يتلهفون إليها. وستكون هذه رسالة مناسبة تصدر عنا ونحن نجري التحضيرات للاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن هذه للنظر في الحالة في أفغانستان، التي تثير الجزع من الناحيتين السياسية والإنسانية. ونحن نثق ثقة كاملة في مقدرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية لتوجيه أعمال المجلس بنجاح حتى يتمكن من الوفاء بالتزامه بموجب الميثاق، في مواجهة هذا التهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السفير سيرغي لافروف لقيادته للمجلس في شهر تموز/يوليه.

إن تصاعد الصراع والتوتر وزيادة انتشار الفوضى الناجمة عن الهجوم العسكري الأخير الذي قامت به الطالبان في شمال أفغانستان، أثار عن حق بالغ القلق لدى معظم جيران أفغانستان وبقية المجتمع الدولي. وينشأ هذا القلق من إبداء حركة الطالبان لعدم الاكتراث التام لرغبات المجتمع الدولي، كما تجلت في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص المبذولة لرفض المزيد من إراقة الدماء ومحاولة إيجاد تسوية سياسية تأخذ في الاعتبار آراء جميع أبناء الشعب الأفغاني. وينبع القلق الدولي أيضا من إدراك الحقيقة القائمة في أفغانستان منذ أمد بعيد، والمتمثلة في أنها بوصفها بلدا فيه شعب متعدد الأعراق والثقافات وشديد الشعور بالاستقلال، لا يمكن أن تحكمه فئة واحدة، خاصة عندما يسود اعتقاد واسع بأن هذه الفئة قد نظمتها ودعمتها وظلت تشرف عليها قوى أجنبية.

وقد برهن الشعب الأفغاني بجلاء طوال تاريخه على أنه لن يحتمل الهيمنة الأجنبية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، مهما كانت التكلفة. وهنا تكمن المشكلة. ولولا ذلك لن يكون هناك فرق كبير بالنسبة لجيران أفغانستان أو لبقية العالم في أي فئة تحكم البلد ما دامت تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وقواعد العلاقات بين الدول.

قد يكون من الممجوج أن نقول ذلك، ولكن سواء كان ممجوجا أم لا، فإننا سنظل نؤمن بأن مشكلة أفغانستان ليس لها حل عسكري، وأن الإصرار على تحقيق نصر عسكري لن يسفر إلا عن إدامة العنف المهلك في ذلك البلد الذي مزقته الحرب، وسيفشل بصورة مزرية في إعادة السلم والحياة الطبيعية إلى الشعب الأفغاني الذي يستحق ذلك.

وفي رأينا، بوصفنا دولة جارة لأفغانستان، حتى لو نجح الطالبان في السيطرة على كامل أراضي أفغانستان، فإنهم لن يكون بوسعهم أن يحكموا كل شعب أفغانستان، الذي يتسم باختلاف خلفياته العرقية وتوجهاته السياسية والدينية. وبالتالي ستظل المشاكل في أفغانستان، لسوء الحظ، تُشكل مصدر بلاء لشعب أفغانستان وللمنطقة ولأماكن أخرى.

لا يعرف الكثير عن سجل الطالبان وخلفيتهم وعملياتهم في التاريخ السياسي الحديث في أفغانستان قبل أن يبرزوا فجأة كمجموعة مليشيا حسنة التجهيز والتمويل في أفغانستان. إن بروزهم وأسلوب عملهم أثارا تساؤلات خطيرة ـ لدى شعب أفغانستان والمنطقة ـ حول استقلالهم وجدول أعمالهم المستقبلي. إن التقارير التي ترد عن المساعدة الأجنبية

التي تقدم لطالبان لا في شكل إمداد بالأسلحة والذخائر فقط، وإنما أيضا بالسوقيات والتخطيط والأفراد العسكريين الأجانب في السنتين الأخيرتين، لا سيما خلال هجوم الطالبان الأخير، عززت الشكوك العامة بشأنهم. وهم ظاهريا طلاب دراسات دينية تعلموا الآن كيف يقاتلون و يقودون الدبابات والطائرات النفاثة المقاتلة والطائرات العمودية. وتلك فرضية يصعب على غيرهم من الناس في أفغانستان والمنطقة أن يصدقوها. إن تاريخ الطالبان وظهورهم يثيران الريبة، بيد أن أعمالهم منذ أن ظهروا هي مصدر للقلق بل وللتهديد الواضح.

إن التقارير اليومية عن الإساءة إلى حقوق الإنسان وانتهاكها بشكل صارخ، خاصة ضد النساء والفتيات باسم الإسلام؛ وعمليات اغتيال الأجانب العاملين في الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة ومضايقتهم المستمرة؛ والتشريد القسري للشعب الأفغاني على أسس عرقية ودينية، وهو ما أشير إليه بوصفه التطهير العرقي على طريقة الطالبان؛ والقصف اليومي والعشوائي للمدنيين والعزل في باميان وهزاراجات حيث يمنع الطالبان منذ شهور مرور المواد الغذائية وغيرها من مكونات العون الإنساني التي تمس الحاجة إليها، وهو ما أدى إلى تفشي المجاعة والموت؛ وانفلات زراعة المخدرات والاتجار بها لمقابلة الطلب المتصاعد على النقود لتغطية تكاليف عمليات طالبان الهجومية؛ وإيواء العناصر الإرهابية وتحريضها، أصبحت كلها أمور روتينية مألوفة تنم عن حالة الطالبان وعن الظروف التي يظل الشعب الأفغاني يقاوم تحت ظلها. إن هذه المسائل هي مصدر قلق شديد للمجتمع الدولي، وهي تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة وتهديدها.

إن جمهورية إيران الإسلامية تحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، وهي البلد الذي نتمنى أن نراه يواصل تراثه المجيد المتسم بالاستقلال السياسي وعدم الانحياز. إن مصير أفغانستان سيقرره الشعب الأفغاني بنفسه. وسيتعين على ذلك الشعب أن يتخذ القرار السياسي باختيار السلام. فالسلام لا يمكن أن يفرض على أفغانستان من الخارج أو أن تأتي به قوى أجنبية. وفي هذا الصدد، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا صادقا، شأنها شأن أغلب جيران أفغانستان الآخرين وبقية المجتمع الدولي، أنه ما لم يتحقق سلام دائم في أفغانستان ـ وهو السلام الذي لن يتحقق إلا عن طريق التفاوض السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة منظمة المؤتمر الإسلامي، السلام الذي يؤدي إلى تشكيل حكومة تمثل جميع قطاعات الشعب الأفغاني ـ فإن العالم برمته، والبلدان المجاورة على وجه الخصوص، سيظلان عرضة للتهديد نتيجة لعدد من المشاكل المستمرة والمتفاقمة.

إن إيران، بوصفها جارة لأفغانستان، تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات التالية: أولا، استمرار العنف قريبا من حدودها؛ ثانيا، خطر استشراء العنف والنزاع إلى داخل إقليمها؛ ثالثا، خطر تدفق المزيد من اللاجئين نتيجة لتصاعد النزاع وتشريد طالبان لمجموعات من الشعب الأفغاني على أسس عرقية ودينية؛ رابعا، استفحال زراعة المخدرات والاتجار بها في المنطقة وعبرها لتلبية الطلب المتزايد لتمويل هجمات طالبان العسكرية وحكمها القائم على القوة؛ خامسا، استمرار وجود أنشطة العناصر والمنظمات الإرهابية في ذلك البلد.

وفي ضوء هذه الأخطار المزعزعة للاستقرار وبغية توجيه رسالة قوية إلى طالبان مفادها أن سيرهم في طريق الحل العسكري غير مقبول للمجتمع الدولي، وأن صورتهم ستظل سيئة ما داموا يتجاهلون رغبة المجتمع الدولي ومناشدة الأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية سياسية تراعى فيها مصالح جميع المجموعات الأفغانية، فإن حكومتي شاركت في رعاية مشروع القرار قيد النظر في المجلس.

إن لحكومتي مصلحة أكبر من غيرها في مشروع القرار هذا. فمحنة موظفي القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية في مزار الشريف ومراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية والعديد من الإيرانيين العاملين في مجال الإغاثة ما زالت مستمرة. وقد أدانت دول عديدة استيلاء الطالبان على القنصلية العامة لإيران واختطافهم لموظفيها بوصفهما من الانتهاكات الخطيرة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وأعرافه المستقرة.

وأود أن أشير إلى وثيقة مجلس الأمن S/1998/776 المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٨، التي توضح ملابسات استيلاء قوات الطالبان المهاجمة على القنصلية وأسماء المحتجزين الإيرانيين. وأود أن أضيف أن المحادثة المسجلة التي دارت بين رئيس قنصليتنا العامة في

مزار الشريف ووزارة الخارجية في طهران إبان استيلاء قوات طالبان على القنصلية عند الساعة ١٢/٣٠ يوم ٨ آب/أغسطس موجودة. ويمكن بوضوح سماع صوت نيران البنادق الأوتوماتيكية في خلفية المحادثة.

وأود أن أشدد على أن استمرار احتجاز طالبان للمواطنين الإيرانيين أمر غير مقبول لجمهورية إيران الإسلامية. ونأمل بالتأكيد أن يصغي الطالبان لمطالبة مجلس الأمن بإطلاق سراحهم فورا وخروجهم من أفغانستان بأمان وكرامة. ونناشد الحكومات الأخرى بذل المزيد من الجهود واستخدام ما قد يكون لديها من نفوذ على الطالبان لإقناعهم بإطلاق سراح المحتجزين الإيرانيين بدون مزيد من التأخير. ونحن ممتنون للأمين العام ولمبعوثه الخاص، السيد الإبراهيمي، على جهودهما لكفالة إطلاق سراح المحتجزين الإيرانيين، وندعوهم لمضاعفة جهودهم في هذه المسألة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فورال (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدو أنه ليست هناك نهاية لمعاناة الشعب الأفغاني المأساوية، وقد ضاعفت التطورات الأخيرة من هذه الحالة المؤلمة. فبالإضافة إلى المعاناة البشرية والدمار الشاملين، تمثل الحالة الراهنة خطرا متعاظما على الأمن الإقليمي والدولي. ولهذا السبب فإن وفدي وحكومتي يشاركان في الإعراب عن القلق البالغ الذي يرد في مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن.

إن لتركيا وشائج تاريخية وثقافية راسخة مع شعب أفغانستان ومع جيرانه. وفي تركيا يتجاوب الشعب التركي والحكومة التركية تجاوبا عميقا جدا مع الحالة المؤلمة في أفغانستان وآثارها.

ومما يبعث أشد القلق تلك المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وخاصة ضد النساء والفتيات، في المنطقة الخاضعة لسيطرة الطالبان، وإعدام المدنيين وأسرى الحرب. والجهود التي تبذل لتغيير التكوين الديموغرافي لأفغانستان وتشريد السكان من الشمال إلى الجنوب. فهذه أفعال مؤسفة ويجب التصدي على الفور للجرائم التي ترتكب ضد أفراد الأمم المتحدة، ولحالة أعضاء القنصلية العامة لإيران في مزار شريف.

ومما يثير قلق تركيا أيضا جيران أفغانستان. فمعاناتهم من الاتجار بالمخدرات وتدفق اللاجئين والتوتر السياسي الناشئ عن الأزمة في أفغانستان تتزايد فيما يبدو. والمناخ السياسي في المنطقة بدأ يتدهور. ويمكن أن يعوق هذا الاتجاه الاستقرار الكلي في المنطقة.

ولا يمكن أن تكون الحملة العسكرية الأخيرة التي شنتها الطالبان بديلا عن حل سياسي. وليست الانتصارات التي تتحقق بالدعم الخارجي سوى وهم. فهي لن تيسر الحل الدائم ولا الحل القابل للتطبيق. وهذا درس يستفاد من تاريخ أفغانستان على مدى القرون القليلة الماضية. فالحوار السياسي فيما بين الشعب الأفغاني ضرورة الآن كما كان ضرورة دائما. وتبقى إقامة حكومة عريضة القاعدة تمثل فيها جميع الفئات هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي بالبلد إلى السلام الدائم.

وتظل الجهود الدبلوماسية الجماعية التي تحتل الأمم المتحدة فيها الدور الرئيسي، أهم أداة فعالة لتشجيع الأطراف الأفغانية على المشاركة في الحوار والتوصل إلى حل. وينبغي ألا يثبط المجتمع الدولي فشل الجهود القيمة للغاية التي بذلتها في الربيع الماضي الأمم المتحدة وعدد من البلدان المعنية. فمن الممكن أن يسهم في العملية أيضا تعزيز النشاط الدبلوماسي الثنائي بين البلدان المعنية. وينبغي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تحافظ على تعاونها المثمر مع الأمم المتحدة في مسألة أفغانستان.

ويرى وفدي أن مشروع القرار المطروح اليوم إطار جيد يمكن أن تتم فيه الأنشطة الدبلوماسية في المستقبل. وهو يتضمن معظم العناصر التي يمكن أن تقود الأطراف الأفغانية إلى المخرج من المأزق. وينبغي إجراء حوار سياسي أولي بين الأطراف بهدف إقامة حكومة عريضة القاعدة، وذلك بالنظر في التدابير

الملموسة التي ينبغي أن تشمل نزع الصفة العسكرية عن المدن الأفغانية ومنع توريد الأسلحة وتعيين قوات شرطة مدنية وإغلاق المعسكرات التي تؤوي المتطرفين والعناصر الإرهابية، ومعظمهم من غير الأفغانيين.

وإن تعهد المجتمع الدولي بالمساعدة في تعمير أفغانستان بمجرد توطيد السلام لأمر بالغ القيمة. وعلى الأطراف الأفغانية أن تغتنم هذه الفرصة. وتعرب تركيا عن استمرار التزامها بالإسهام في إعادة تأهيل أفغانستان في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي هو ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عقد برلمان أوزبكستان جلسة اليوم أعرب فيها عن قلقه الشديد إزاء استمرار الأعمال العسكرية في أفغانستان؛ فقد اعتبر البرلمان أن هذه الأعمال العسكرية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولا سيما في منطقة وسط آسيا.

ونحن نؤيد بشدة المحافظة على سيادة واستقلال أفغانستان وسلامة أراضيها وتثق أوزبكستان ثقة قوية في أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع في أفغانستان وأن النزاع لا يمكن أن يسوى إلا من خلال مفاوضات سلمية بين جميع الأطراف الأفغانية. وتدعو أوزبكستان تلك الأطراف إلى الامتناع عن مواصلة الأعمال القتالية والتحول إلى مائدة التفاوض. إن جمهورية أوزبكستان لعلى ثقة بأنه ينبغي إشراك جميع أطراف النزاع في أفغانستان في عملية سلمية ترمي إلى تكوين حكومة عريضة القاعدة وتمثيلية بالكامل في أفغانستان.

ومن بين شواغل حكومتي الأساسية استمرار تزويد أطراف النزاع الأفغاني بالأسلحة والذخائر؛ والتدخل الأجنبي الماضي دون هوادة في أفغانستان. كما أننا على يقين من ضرورة وقف هذا التدخل على الفور. وصحيح أن استمرار عدم الاستقرار في أفغانستان يولد ظروفا مؤاتية لزيادة انتشار الإرهاب والإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها.

ونحن نشعر بعميق القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أفغانستان ونرجو أن تبذل الأطراف الأفغانية كل ما بوسعها لإيجاد الظروف الضرورية لأن تقدم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية المساعدة الإنسانية إلى جميع الأفغان المحتاجين إليها. وندين انتهاكات أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المعترف بها عالميا، في أفغانستان في مجال معاملة أسرى الحرب والأفغانيين غير المقاتلين.

وترى أوزبكستان أن على الأمم المتحدة أن تواصل دورها الرئيسي والحيادي في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان.

وتعيد أوزبكستان تأكيد موقفها باعتبار الأنشطة التي تقوم بها المجموعة ٦ + ٢ التي هي إحدى آليات النظر في الحالة في أفغانستان، بالغة الأهمية للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان. وفي هذا السياق أود، باسم حكومتي، أن أؤكد من جديد اقتراح أوزبكستان بعقد اجتماع للمجموعة ٦ + ٢ في المنطقة. ونرى أن هذا الاجتماع يمكن أن يمثل إسهاما إيجابيا في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الأفغاني. وطشقند على استعداد لاستضافة الاجتماع.

وإذ تأخذ حكومة جمهورية أوزبكستان كل ما ذكرت فإنها تؤيد مشروع القرار بشأن أفغانستان المعروض الآن على مجلس الأمن وتطلب اعتبار أوزبكستان بين مقدمي مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل كازاخستان. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): تعرب كازاخستان عن قلقها العميق إزاء تصاعد الأعمال العدائية في أفغانستان. فالنزاع المسلح الجاري الآن في ذلك البلد يشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي والدولي وتصاحبه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن الأعراض المزعجة لهذا إجلاء أفراد الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من

المنظمات الإنسانيــة الدولية عن أفغانستان؛ فبذلك يمكن أن تتفاقم الأوضاع الإنسانية السيئة بالفعل في ذلك البلد.

وكازاخستان تدين بشدة قتل موظفين أفغانيين مؤخرا تابعين لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جلال أباد، وقتل مستشار عسكري في بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان في كابول.

وكذلك نتشاطر مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قلقها العميق إزاء مصير الدبلوماسيين وأعضاء القنصلية العامة لإيران في مزار الشريف وغيرهم من المواطنين الإيرانيين الذي ألقي عليهم القبض في أفغانستان.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أدلى رئيس جمهورية كازاخستان، نصـــر سلطان نزار بايف، ببيان خاص طالب فيه الأطراف الأفغانية في الصراع بوقف الأعمال القتالية، وأعرب رئيس حكومتنا عن الأمل بألا يمتد النزاع إلى خارج حدود أفغانستان. وفي حالة ظهور تهديد للحدود الخارجية لدول الكومنولث المستقلة في المنطقة، فإن كازاخستان - بالإضافة إلى الدول الأعضاء في معاهدة الأمن المشترك لدول الكومنولث المستقلة - تحتفظ بحقها لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز أمن الحدود الخارجية للكومنولث في إطار تلك المعاهدة.

وكازاخستان باضطلاعها بأعمالها الواقعية فيما يتصل بالحالة في أفغانستان، إنما تستند إلى ضرورة الاتفاق علىجميع التدابير مع الدول الأطراف التي حضرت الاجتماع المعقود في الماتي في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

والأحداث الراهنة التي تجري في أفغانستان تهدد على نحو خطير بزعزعة استقرار الحالة في آسيا الوسطى. ولذا وبناء على مبادرة رئيس كازاخستان، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، عقد اجتماع في طشقند لوزراء الخارجية والدفاع في كازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان وطاجيكستان، حيث ناقشوا فيه المسائل المتصلة بتفاقم الحالة في أفغانستان وأثرها المحتمل على منطقة آسيا الوسطى.

وإن كازاخستان بتأييدها جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى وقف النزاع في أفغانستان والحفاظ على وحدة أراضي أفغانستان، تعرب عن التزامها الراسخ بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن أفغانستان. وطوال النزاع في أفغانستان أيد بلدنا باستمرار اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في إيجاد تسوية. وموقف كازاخستان هذا باق لا يتغير. وتدين كازاخستان بحزم أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لأفغانستان وتؤيد النداء الموجه من أجل وقف فوري لتوريد المعدات العسكرية من الخارج ووقف الدعم العسكري النشط للفصائل في أفغانستان.

وتؤيد كازاخستان التوصل إلى حل سريع وسلمي للنزاع في أفغانستان. وإننا نرى أن مراعاة واحترام مصالح مختلف المجموعات الإثنية والدينية والسياسية في أفغانستان هما الطريق الوحيد التي يمكننا من خلاله ضمان استقرار النظام السياسي، كما دلل على ذلك تاريخ ذلك البلد. واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن الأمل بأن تفضي مناقشة مسألة أفغانستان هذه في مجلس الأمن إلى نتائج إيجابية لتسوية النزاع والمساعدة في إنهاء حرب استمرت لسنوات عديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل باكستان الكلمة. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكبر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن ممتنون لكم، السيد الرئيس لإعطائنا الكلمة مرة أخرى لتصحيح السجل بخصوص مسألة ذات أهمية حاسمة لمجلس الأمن نفسه، ولباكستان وللمجتمع الدولي. والمسألة التي نشير إليها ما برحت قيد نظر مجلس الأمن على امتداد السنوات الـ ٥٠ الماضية، ونشعر بعميق الأسف إذ بذلت الهند جهدا إضافيا اليوم لتشويه الحقائق، وهي معروفة جيدا لمجلس الأمن، لأن مجلس الأمن ما برح يحمي قراراته التي اتخذها قبل ٥٠ سنة.

ونود أن نذكر المجلس، إنه وفقا لقراراته منذ ٥٠ سنة، فإن ولاية جامو وكشمير هي إقليم متنازع عليه. وقد وعد المجلس شعب ولاية جامو وكشمير بممارسة حقه في تقرير المصير في استفتاء تشرف عليه الأمم المتحــدة. ومــن ســوء الطالــع أن هــذا الوعد لم يتحقق.

ويعلم المجلس أن الهند قد أعاقت باستمرار وعن عمد إرادة المجتمع الدولي في تنفيذ قرار المجلس بشأن الحالة في جامو وكشمير وهو القرار الذي اعتمد في إطار مسألة الهند وباكستان. ولقد وزعت الهند قوات يزيد تعدادها عن ٠٠٠ ٦٠٠ جندي في كشمير التي تحتلها الهند. وارتكبت هذه القوات أسوأ أعمال إرهاب الدولة ضد السكان الأبرياء في كشمير. وقامت منظمات حقوق الإنسان الدولية بإيراد هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حيث تعرضت النساء للاغتصاب، ودنست أماكن العبادة الدينية وأحرقت قرى بكاملها.

لقد انتهكت الهند كل معايير السلوك الدولي في حملة وحشية لقمع وإزالة الكفاح المشروع للشعب الكشميري وإبقائه تحت نير الاستعباد. وامتدت أعمالها الإرهابية أيضا لتتجاوز حدود إقليمها.

ونحن ندين بقوة أي جهد لتشويه هذه الحقائق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل أفغانستان الكلمة. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غالب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ما سمعناه من وفد باكستان ليس إلا التزاما بمتابعة سياسة التدخل والهيمنة التي تستند إلى موقف باكستان المتسم بالصخب والإفلات من العقاب إزاء أفغانستان. وإذ تؤخذ في الاعتبار حقيقة أنه لم يعد لدى المجتمع الدولي أي نوع من أنواع اللبس إزاء الحالة في أفغانستان وبخاصة في أعقاب التطورات الأخيرة في أفغانستان التي بينت بوضوح تورط باكستان العسكري في أفغانستان بصورة أو بأخرى - فإن وفد بلدي سيمتنع عن تقديم أية إيضاحات.

وسيكفي بالقول أنه من بين العناصر التي قتلت في الهجمات الصاروخية التي شنتها الولايات المتحدة مؤخرا على معسكرات الإرهاب في شرق أفغانستان والتي تمكنت مصادر الاستخبارات ووكالات الأنباء العالمية من تحديد هويتهم بوصفهم من الرعايا الباكستانيين، وكانوا إما ضباط عسكريين يرتدون الزي المدني، أو عناصر تابعة لمنظمات تتخذ من باكستان قاعدة لها وتشارك في أنشطة إرهابية في أنحاء العالم. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، ليس من المدهش لأي منا سبب مواصلة باكستان مطالبة المجتمع الدولي بالاعتراف بمرتزقتهم في أفغانستان، أي الطالبان.

ولا يسع وفد بلدي أن يختتم كلمته دون تأييد الآراء المشتركة التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتمثلة في اعتقادها بأن الوقف الفوري للتدخلات الباكستانية في أفغانستان، وبالتالي إنشاء حكومة تمثيلية تماما وذات قاعدة عريضة، هو وحده الذي يؤدي إلى عودة مبكرة للسلام الدائم والسكينة في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بعد موافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.